النخب العربية وتأجيل الديمقراطية: مقاربة في الصراع والتأثير على المجتمع

Arab Elites and Postponing Democracy: An Approach to Conflict and Impact on Society

سفيان طبوش

جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، soufyane.tabouche@ummto.dz

تاريخ الإرسال: 2022/01/15 **تاريخ القبول:** 2022/06/02 **تاريخ النشر:** 2022/07/01

ملخص:

التجربة الديمقراطية في العالم العربي تجربة تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته، وليس وسيلة تمكن المجتمع من مراقبة الدولة، يؤدي بالضرورة إلى غياب المؤسسات (الفعالة)التي تعتبر من ركائز الممارسة الديمقراطية، حيث أن النخب الحاكمة في العالم العربي تحاول الحفاظ على بقائها، وهي تستخدم الديمقراطية كواجهة لإرضاء الأطراف الخارجية ومحاولة للتكيف مع البيئة الداخلية، فنخب بارونات المال ورجال الأعمال تساعدها البيئة التي استشرى فيها الفساد لتستخدم نفوذها وأموالها لخدمة مصالحها، والنخب المثقفة فنظرتها إلى الديمقراطية أصبحت غامضة بين عدم الفهم أو الاقتناع، أما العسكريون فيتدخلون دائما بحجة حفظ النظام والأمن والاستقرار وكل هذا لا يخدم التحول الديمقراطي في العالم العربي، في شرعيات تقليدية تراوحت بين الشرعية التاريخية والكاريزمية التي أعاقت الممارسة الديمقراطية .

الكلمات المفتاحية: *النخبة؛ الديمقراطية؛ العالم العربي.*

Abstract:

The democratic experience in the Arab world is an experiment that the state exercises on society to monitor it, and not a means that enables the society to monitor the state, necessarily leading to the absence of (effective) institutions that are considered pillars of democratic practice, as the ruling elites in the Arab world are trying to preserve their survival, and they use democracy As an interface to please external parties and try to adapt to the internal environment, The elites of business are helped by the environment in which corruption has prevailed to use its influence and money to serve its interests, and educated elites so its view of democracy has become ambiguous between lack of understanding or conviction, while the military always interferes on the pretext of maintaining order, security and stability and all this does not serve the democratic transition in the Arab world, in Traditional legitimacy ranged from historical legitimacy that hindered democratic practice.

Key words*: elite; democracy; the Arab world.*

* **المؤلف المرسل سفيان طبوش،** soufyane.tabouche@ummto.dz

مقدمة:

شهدت الدول العربية وتيرة تغيير سريعة وجذرية، ومن المرجح أن تلك التغييرات أفرزت حالة من المصالح المتصارعة بين النخبة الحاكمة والقوى السياسية والمجتمع المدني، وما زاد الوضع تعقيدا تنامي الغضب الاجتماعي جراء تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

فالدولة (النخبة الحاكمة) في العالم العربي هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه مما جعل التجربة الديمقراطية فيها تجربة تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته، وليس وسيلة تمكن المجتمع من مراقبة الدولة، يؤدي بالضرورة إلى غياب المؤسسات (الفعالة)التي تعتبر من ركائز الممارسة الديمقراطية، **ما يقودنا إلى طرح السؤال التالي: ماهو دور النخب العربية في تأجيل الديمقراطية؟**

حيث تحول مفهوم النخبة إلى مفهوم محوري في التحليل السياسي المعاصر، ومن هنا برزت أهمية دراسة النخبة الحاكمة ما يقودنا إلى طرح التساؤلات التالية ما مفهوم النخبة الحاكمة؟ وماهي التحديات التي تواجه النخبة في دول العالم العربي؟، فمن خلال هذه الدراسة وإجابة على هذه التساؤلات تطرقنا إلى: **أولا:** مفهوم النخبة الحاكمة. **ثانيا:** أنواع النخبة. **ثالثا:** النخبة والمجتمع في دول العالم العربي.**رابعا:** دور النخبة في مواجهة التحديات في الدول العربية.

أولا: مفهوم النخبة الحاكمة

منذ ظهور الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الإنساني طرحت تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعات الحاكمة وعلاقتها بالجماهير ونوعية النظام السياسي وقدرته على التعبير عن الإرادة الجمعية، وباستطاعة أي متتبع للفكر الاجتماعي والسياسي منذ ظهوره أن يجد ايجابات عديدة ومتباينة على هذه التساؤلات ابتداءا من أفلاطون وأرسطو مرورا بماركس وباريتو وصولا إلى ميلز ودال (علي 1977، ص.327) ، وهم يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية وممارسة السلطات على نطاق واسع كالطبقة الحاكمة والنخبة السياسية والقلة المسيطرة، إلا أن هذه المفاهيم تدل على وجود قلة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية وغالبية خاضعة لهذه القرارات، وذلك برغم الأساليب الديمقراطية الهادفة إلى التعبير عن الإرادة الجمعية (سعد1978، ص.109).

لقد ظهر مفهوم النخبة في إطار الجدل حول طبيعة التباين الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي واللامساواة التي يفرزها، فكان أداة لدحض الأفكار التي تؤسس لنظرة طبقية تقسم المجتمع إلى حاكم ومحكوم على أسس مادية اقتصادية بحتة، فلقد صاغه عالم الاجتماع الايطالي باريتو من عالم السلع أو التجارة حيث كان المفهوم يستخدم عادة للتميز بين السلع الرديئة والسلع المتميزة ليدخله إلى عالم الدراسات الاجتماعية؛ فتم توسيع استعمال هذا التعبير للإشارة إلى بعض المجموعات الاجتماعية العليا كالوحدات العسكرية أو أصحاب المراتب السامية في فئة النبلاء(BOTTOMORE 1985, p.07)، ويؤكد بوتومور أنه تم إدخال هذا المصطلح في العلوم الاجتماعية بفضل أعمال باريتو الذي بنى نظرية النخب من أجل تفسير التحولات السياسية والاجتماعية في أروبا(BOTTOMORE1974,p.109).

يعترف ريمون أرون بغموض تحديد مصطلح النخبة في اللغات الغربية، ويرجع ذلك إلى استخدام كلمات متنوعة مثل الطبقة الحاكمة، نخبة السلطة أو القوة، أو ما يعرف عند الانجليز بالمؤسسة(Aron 1988,p.183).

حيث يقول جيوفاني بوسينو " لفظ منتخب يعني الشيء الأفضل ضمن مجموعة من الأشياء في جماعة أو بين أفراد مختلفين، وبهذا نتحدث عن نخبة الجيش أو الفرسان أو المجتمع أو لمهنة ما أو حرفة معينة"(busino,1998,p.03.)، فنخبة القوم تعني خيارهم أما الصفوة فيدل على معنى الخلاصة فاصطفى الشيء أي اختاره أو استخلصه.

أما الجانب الاجتماعي مرتبط بالتدرج في المجتمع لأفراد يتميزون بخصائص نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية تميزهم وتحقق لهم قدرا معتبرا من السلطة والنفوذ على مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى؛ فمدلول النخبة حسب بوتومور أنها من بين الفئات الاجتماعية التي ارتفعت إلى مراتب الأهمية في التغيرات الاجتماعية والسياسية الهائلة في القرن العشرين،ويحددها بالمفكرين ومديري الصناعات وكبار الموظفين الحكوميين، حيث يشار إليها عادة بأنها وارثة وظائف الطبقات الحاكمة السابقة وأنها عوامل حيوية في خلق أشكال جديدة للمجتمع(بوتومور1972، ص.72).

يرتبط مفهوم النخبة بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ داخل المجتمع، وتعرف بأنها جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرها وسيطرتها في شؤون المجتمع الذي تشكل النخبة فيه أقلية حاكمة يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة وفقاً لمعيار القوة والسلطة بدلالة تمتعها بسلطان القوة والنفوذ والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة فيه، وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته (دينكن 1980، ص. ص.117-118).

ينظر إلى النخبة عادة بدلالة (الفئة الحاكمة)(خضر ،1999،ص- ص.332-334) ، ويرتبط وجودها في تحليل آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع أو بشكل آخر علاقة القوة بين الحكام والمحكومين (أبراش1998، ص. 114) .

وبشكل عام لم يتم وضع تعريف موحد جامع ومانع لمفهوم النخبة السياسية ولكن ثمة مشتركات تم ذكرها في التعريفات الرئيسية التي تناولت هذا المفهوم أن النخبة الحاكمة هي : (المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية على تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع وتأخذ أشكالاً متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة، وتخضع هذه النخبة لقانون التغيير والتبدل وفقا لمقتضيات التطور الذي تمر به مجتمعاتها على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب جديدة وفقا لآلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل والمحتوي للواقع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، التنظيمي، وغيرها للمجتمع)، يمثل هذا التعريف محاولة لبيان آراء فلفدريدو باريتو وكايتانو موسكا وروبرت ميشيلز وجيمس بيرنهام وريمون أرون ورايت ميلز في النخبة السياسية (الأسود، 1990 ، ص-ص. 438-450).

إن النقطة الجوهرية في تعريف النخبة الحاكمة هو أنها أقلية من أبناء المجتمع ومتمتعة بصفات ايجابية تمكنها من تحقيق حد أدنى من الثبات والتماسك الذي يؤهلها لاستلام صولجان الحكم والاتجاه نحو تحقيق أهدافها الأساسية(دينكين 1980، ص.118).

حيث أن تبرير وجود النخبة يستند على أمرين أساسيين هما(خضر1999، ص.233) :

1. إن المجتمعات لا يمكن لها أن تقاد وتحكم من خلال شخص واحد، إذ مهما بلغت إمكانات هذا الشخص فانه سيبقى عاجزاً عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود طبقة تعمل على فرض احترام أوامره وتنفيذها، وان حاول الاستغناء عنها فانه سيستبق ذلك بتأمين بديل لها يقوم بنفس مهامها .

2. إن الجماهير غير قادرة على حكم نفسها بنفسها لأنها أغلبية، فهي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكم بدرجة تماسك تؤهلها لحكم نفسها، الأمر الذي لا يوجد في الأقلية التي تستطيع بتلاحمها وتنظيمها قيادة الأغلبية، وذلك لكونها تتمتع بصفة الأقلية التي تسهل تنظيمها إضافة إلى تمتعها بميزات السلطة والقوة والنفوذ، ووفقاً لذلك يكون وجود النخبة مظهراً تشترك فيه معظم المجتمعات والنظم السياسية.

ثانيا: أنواع النخبة

هناك اتجاه جديد في دراسة النخبة يسعى جاهدا إلى ترجمة النظريات إلى دراسات واقعية، ويطلب أصحاب هذا الاتجاه استبدال مصطلح النخبة بمصطلح النخب على أساس أن المجتمع الحديث يتسم بالتباين والتخصص وتنوع الأنشطة يشهد بالضرورة عدة نخب وأن لكل نخبة دورا تؤديه في المجتمع، ويطلق على هذا الاتجاه اتجاه تعدد النخب(علي 1977، ص.84).

يعتبر ماكس فيبر أول من وضع تصنيفا علميا لأنماط وأشكال السلطة المختلفة، ولكن مع حدوث تغييرات اجتماعية واقتصادية

اتجهت الدراسات الحديثة إلى إيجاد تصنيفات لمختلف القوى السياسية تضع في عين الاعتبار بالإضافة إلى أشكال السلطة عامل النفوذ(زمام 2007، ص.213)، وفي هذا الصدد يمكن رصد عدة تصنيفات يخص بعضها مختلف المجتمعات البشرية (بالنسبة لجي روشيه) وتعلق البعض الأخر بالبلدان النامية(زمام 2007، ص.213):

تصنيف جي روشيه	تصنيف دود	تصنيف بوتومور
النخب التقليدية	القادة السياسيين (الملكيون والثوريون	النخب ذات العلاقة بالجماعة الحاكمة(كبار الملاك والتجار)
النخب التكنوقراطية	الأحزاب السياسية	الطبقة الوسطى(كبار الموظفين وجماعة ضباط الجيش)
النخب المالكة	القادة العسكريون	المثقفون الثوريون
النخب الكاريزماتية	====	الإداريون الاستعماريون(انتهى دورهم بعد الاستقلال)
النخب الإيديولوجية	====	القادة الوطنيون
النخب الرمزية	====	====

ولقد بذلت عدة محاولات لتصنيف النخب إذ اعتمد نادل s .f Nadel في تصنيفه لثلاث نخب هي النخب الاجتماعية والنخب المتخصصة والنخب الحاكمة، حيث يوجد تأثير هام لكل من هذه النخب(علي محمد، 1977، ص.86) ، فالنخب الاجتماعية لها تأثير غير مباشر فهي لا تحتكر اتخاذ القرارات، إلا أن تأثير هذه النخب راجع إلى أن الجماعات الأخرى تحاول تقليدها، بينما تضم النخب الحاكمة قادة المجتمع السياسيين، ويكون تأثيرها مستمد من وضعها القانوني ومن السلطات التي تمارسها على المجتمع ونطاق تأثيرها أكبر(علي محمد 1977،ص.87)، وتضم النخب المتخصصة تلك الجماعات التي تمارس أنشطة مهنية وتجارية وثقافية في المجتمع.

حيث يمكن أن نجمل أهم النخب من حيث أهمية دورها في البلدان العربية في مايلي:

الزعماء السياسيون: ظهرت هذه النخب في وقت كان الجهل والفقر أهم ما يميز شعوب ما بعد الاستعمار والاستقلال، حيث كانت هذه المجتمعات في حاجة ماسة إلى شخصيات عظيمة تعبر عن تطلعات أممها؛ حيث يرى توماس جرين بأن الزعماء السياسيون قد يحرفوا مسار الحركة بعض الدرجات، ويرى أن نتائج الحركة وإستراتيجيتها واتجاهها العام تقع وبشكل كبير خارج دائرة سيطرتهم (غرين1986، ص.73).

الأحزاب السياسية: تعتبر من أهم التنظيمات التي تربط بين المواطنين والحكومة، بالإضافة إلى توسيع المشاركة السياسية والتنشئة السياسية، ودورها في تجسيد عملية التداول على السلطة، وتحسيس الرأي العام

بالقضايا المجتمعية الهامة، وتساعد على تحديد المصالح وبلورتها ورفعها إلى الحكومة على شكل مطالب تعبر عن تطلعات الجماهير، فالأحزاب تساهم في تثقيف المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، فهي تعتبر رمز للتحديث السياسي.

النخبة العسكرية: لقد أعطيلها اهتمام كبير تاريخيا نظرا للدور المهم الذي لعبه العسكريون في تشكيل المجتمعات وفي توجيه الحياة السياسية، وقد اهتم بوتومور بالدور الذي تحتله في المجتمعات النامية وكيف أن تأثيرها يفوق تأثير المثقفين ويقول أنه :"في المجتمعات حديثة الاستقلال والتي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقرة، تكون للنخبة الحاكمة فرصة القيام بدور مهم في تحديد مستقبل هده المجتمعات"(علي محمد1994، ص.90).

ويرى جون ماينو أن هناك ثلاثة أنماط لعلاقة الجيش بالسلطة المدنية، فهناك النمط الذي يكون فيه الجيش أداة للسلطة السياسية حيث تكون السلطة العسكرية تابعة بشكل تام للحكومة الشرعية، ويتحدد دور القوة العسكرية في الحفاظ على الأمن والدفاع عن الوطن ضد العدو الخارجي، وهناك نمط يكون فيه الجيش متغيرا هاما في اتخاذ القرارات الحكومية،فهو يعمل على فرض وجهة نظره خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تمسه، ومن أهم أثار هذا النمط من العلاقة عمله على تفريغ السلطة المدنية شيئا فشيئا من جزء هام من محتواها في الوقت الذي يزداد فيه تعاظم الدور العسكري في صياغة القرارات الحكومية، أما النمط الأخير فيكون فيه الجيش العنصر الموجه والمتحكم في العملية السياسية برمتها(Meynaud 1961, P.P.76-81).

ويطلق أموس برلموتر على ظاهرة العسكرة "الدولة البريتورية"، وهي الدولة التي تعتبر فيها الجيوش المصدر الوحيد للتأييد السياسي والشرعية، وهو يميز بين ثلاث أنوع من حكم الأقلية العسكرية، فالأول هو الأقلية العسكرية الأتوقراطية التي تشهد تركزا للسلطة السياسية في يد شخص واحد هو الحاكم العسكري، وتكتفي المؤسسة العسكرية في هذه الحالات بالاعتماد على الولاء الشخصي للقائد العسكري زعيم الدولة، ولا تسعى للتأييد السياسي خارج حصونها، وهناك الأقلية العسكرية الأوليجاركية حيث يكون الجهاز التنفيذي للسلطة يتشكل من عسكريين أو رجال من أصل عسكري، وفي هذا النوع من النظم العسكرية يتدخل العسكريون عند تصاعد الصراع الاجتماعي والنوع الثالث النمط العسكري السلطوي الذي يعرف تحالف العسكريين والمدنيين خاصة منهم البيروقراطيين أو التكنوقراطيين، ويسعى هذا النوع من الحكم إلى اكتساب التأييد خارج المؤسسة العسكرية، ولذلك فهو يفتح المجال أمام الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة، في الحدود التي لا تتعدى إلى التعبئة السياسية (زمام2007، ص.227).

فالتدخل العسكري في السلطة ما هو إلا انعكاس للأزمة البنائية للنظام السياسي، ما يدفع إلى استخدام القمع لفرض النظام خاصة مع عجز الحكومة عن إدارة البلاد؛ بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل التقاليد التي تلقنها ضباط الجيش،وكذلك الأصول الاجتماعية التي ينحدرون منها وأيضا طبيعة العلاقة التي تجمعهم بالقادة السياسيين(بوتمور 1978، ص.59).

النخبة التقليدية: تتمتع النخبة التقليدية بسلطة امتلكتها من العقائد الدينية وبنائها الاجتماعي الذي يعود بناؤه إلى ماض سحيق، وبناءا على هذا فإن أي نخبة ذات طبيعة ارستقراطية تعتبر نخبة تقليدية، وعادة ما تكون النخب التقليدية من نبلاء لهم تاريخ متوارث كما تعتبر النخب الدينية في الوقت نفسه نخبا تقليدية، وهذا النوع من النخب يحتل مكانة مهمة في البلدان النامية.

النخبة المثقفة: يمثل المثقفون الجماعات القادرة على ابتكار ونقل الأفكار، وغالبا ما تظم هذه الفئة العلماء والفلاسفة والمفكرين الفنانين وهي تلعب دورا مهما في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء؛ وهناك تفسيران للدور الذي تقوم به النخبة المثقفة فالأول هو أنه لها القدرة على توزيع ولائها بين النخب المختلفة ومن ثم يدافعون عن المصالح العامة للمجتمع، أما الثاني فان النخبة المثقفة تجعل من نفسها طبقة اجتماعية عليا فتتجه شيئا فشيئا نحو تكوين مصلحة خاصة بها، وهناك دراسات عديدة اهتمت بإبراز الدور الثوري لنخبة المثقفين، حيث معظم الثورات في جوهرها نتاج قيادات مثقفة ناجحة تمكنت من السيطرة على السلطة(علي محمد،1994،ص.90).

النخبة الكاريزمية: ارتبط مفهومها باهتمام ماكس فيبر وهي النخب التي يتصف أعضاؤها ببعض الصفات الروحية الخارقة أو حتى السحرية، وكل هذه الصفات لا علاقة لها بالمكانة التي يحتلها الإنسان في السلم الاجتماعي ولا بمكاسبه المادية وإنما مردها إلى أشخاص معينين يطلق عليهم الكاريزما وذلك لما يقومون به من أعمال و ما لهم من قدرات(السويدي 1991،ص.75).

النخبة ذات الملكية: هي النخب التي تستمد سلطتها مما تملكه من عقارات ورؤوس أموال، وهي تملك سلطة تفرضها على اليد العاملة، كما تمكنها هده الثروات من ممارسة قوة الضغط على النخب الأخرى على أساس " من يملك هو الذي يقرر" و تتكون هذه النخب من النخب الاقتصادية، كبار ملاك الأراضي، أصحاب رؤوس الأموال وأرباب الصناعات.

النخبة الإيديولوجية: وهي تلك النخبة التي تنمو وتتبلور حول أفكار إيديولوجية، و تتكون من أشخاص أو جماعات يشتركون في مفهوم إيديولوجي واحد ويعملون على نشره ويعتبرون المتكلمين باسمه؛ ولا تملك هده النخبة أية قوة كما عرفها ميلز إنما هي نخب ذات تأثير دون أن تكون لها سلطة رسمية ومن هذه النخب نجد النخب المعارضة للسلطة الحاكمة(السويدي1991،ص.75).

النخبة التكنوقراطية: تستند سلطة هذه الفئة على أساسين هامين يتمثل الأول في كفاءتها وفاعليتها التقنية والتنظيمية، والثاني يرجع إلى كونها تتحصل على مكانتها من الانتخاب أو التعيين وفق القوانين السارية، ولذلك فهي نخب ذات سلطة أكثر منها نخب ذات نفوذ،لأنها تشغل مراكز القيادة في النظام التسلسلي للحكومة، ويطلق على جميع هذه النخب اسم "الموظفون السامون" كبار الإداريين، فهي نخبة ذات تأثير وسلطة تحتل مركز القيادة في الوظائف الخاصة بأعمال المكاتب .

وينظر إليها جيمس بيرنهايم بوصفها جزءا من أربع أنواع من القادة في المشاريع الكبرى ويتمثل هؤلاء القادة في(زمام2007،ص- ص.ص 215-216): رجال المال الذين يتعاملون في البورصة، والموزعون الذين يؤمنون تصريف المنتجات والمنظمون أي المديرون الذين يحسنون تنظيم وتسيير الشركات الكبرى أو النقابات أو الأحزاب أو الإدارات العمومية وإلى جانب التكنوقراطيين، وهم يشكلون صفوة المداراء، وهم يستحوذون على الحكم في المجتمعات الحديثة.

ورغم أهمية الدور الذي تقوم به هذه النخبة إلا أنه لا يمكن فصل الدور الإداري عن الملكية فغالبا ما يكون المديرين هم من بين المالكين، وهذا ما توصل إليه رايت ميلز عن"نخبة القوة"حيث يقول:"إن كبار المديرين وأولئك الذين يوصفون بأنهم أثرياء جدا، لا يمثلون جماعتين متميزتين ومنفصلتين، إذ أن بينهما رابطة وثيقة في عالم تسيطر مؤسسات الثروة والنفوذ"(زمام2007، ص.216).

ثالثا: النخبة والمجتمع في دول العالم العربي

إن السياق الذي تتشكل فيه النخب هو الأساس في فهم طبيعة تشكل النخب السياسية والاجتماعية وتغيرها، وتشكل النخبة في دول العالم الثالث والعالم العربي خاصة في ظل الحداثة الطرفية التي تعتبر نمط البناء الاجتماعي والثقافي الذي يتشكل على أطراف النظام الرأسمالي، وكان نتيجة ذلك تأسس النظم الحديثة منها في تنظيم الجيوش وفرض التحديث قسريا من الأعلى وعبر عمليات من الانتقاء العشوائي والتركيز على الأشكال الحداثية دون مضمونها والنتيجة بنية اجتماعية غير متجانسة وبناء طبقي غير ناضج.

بالإضافة إلى أن اغلب الدول العربية تنتمي إلى نموذج النظام السلطوي الذي يتميز بتعددية سياسية مقيدة وغياب إيديولوجية متكاملة مع ضعف التعبئة السياسية وسيطرة قائد أو نخبة محدودة على السلطة؛ حيث أن هناك دور أحادي في صنع القرار يعكس القيادة الكاريزمية أو النخبة المسيطرة، حيث تلعب السلطة التنفيذية الدور القوي بينما تلعب المجالس التشريعية دورا ثانويا في صنع القرار ورسم أو قد تفرض محددات فعالة على صنعها(Almond,and Bingham 1978, p.199.).

أما عن دور الأحزاب سواء كان السائد هو الحزب الواحد السلطوي أو المهيمن في إطار تعددية شكلية، فان دور الحزب يختزل إلى دائرة محدودة جدا يشغلها القائد أو النخبة، ومن الناحية الفعلية فان إيديولوجية الحزب المسيطر تتمثل في الدفاع عن الوضع والحيلولة دون التغييرات التي لا تتسق مع استمراريته Almond,and (Bingham 1978, p.201.).

ويتسم البناء السياسي للدول العربية في هذا الظرف بعدم الاستقرار كما يفتقر إلى مجموعة من القواعد العمومية التي تنظم علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولة أو حتى علاقة الأفراد ببعضهم البعض، ويؤدي عدم الاستقرار إلى أن يتحول النظام السياسي إلى مختبر تجارب نماذج سياسية متعددة من طرف النخبة الحاكمة على مجتمعها، ومن هنا تتعدد نقاط التحول عبر فترات وجيزة فتفتقد النظم السياسية الفاعلية والشرعية، وينتقل الاحتكار من الاقتصاد إلى السياسة ومن ثم فان التخلف الاقتصادي والتكنولوجي يقابله تضخم في الأجهزة البيروقراطية والسياسية وحتى في الخطاب السياسي، وتتشكل النخب الحاكمة في هذا الظرف من نخبة عسكرية تتحالف مع فئات من البرجوازية ورجال البيروقراطية.

أما رجال الجيش يشكلون نخبة متميزة وتلعب دورا حاسما في المجتمعات التي لا تزال نظمها السياسية في طور التشكيل، وتدخل الجيش في الشؤون السياسية يعتمد على التقاليد التي تلقنها ضباط الجيش وعلاقتهم بالسياسيين، حيث يمثل الجيش مجالا لتكوين نخبة جديدة ينتمي أعضاؤها إلى الطبقة الوسطى في المجتمع، وتستمد الجيوش أهميتها في الدول العربية باعتبارها رمزا من رموز الاستقلال الوطني؛ ولقد كشف بوتومور عن الدور الذي تلعبه جماعة ضباط الجيش في المجتمعات النامية، وكيف أن دور هذه الجماعة قد يفوق تأثير المثقفين أو القادة السياسيين، حيث يقول" انه في المجتمعات المستقلة حديثا التي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقرة، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصة للقيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة.

لقد تعززت معالم الفصل بين النخب والواقع في دول العالم العربي التي أضحت بمثابة الدائرة المغلقة التي تتوجه نحو تكريس مصالحها والعمل على ترتيب أمورها الذاتية، فضلا عن عدم وجود استقلالية بين شخصية الحاكم والدولة، حيث انتشر الفساد من قمة الهرم إلى قاعدته حيث شكل فساد القمة المرتكز الأساسي

لفساد المستويات الدنيا منها، فالنخبة هي عقل المجتمع وفكره المدبر وهي التي تنظم شؤونه بما تجيده من فن الإدارة والتنظيم وهي التي تجمع ضوابط اللعبة السياسية وتحتكرها فإذا فسدت فسد المجتمع كله وبقي في دوامة التخلف والقهر.

وبصرف النظر عن المسمى الذي يمكن أن يطلق على الفئة الحاكمة في الدول العربية فانه في معظمها تشكلت في رحم الحكم الاستعماري حيث تكونت جيوش محلية أفرزت رجالا لهم طموح سياسي، وظهور كوادر محلية من التكنوقراط وفئة برجوازية كبار التجار وملاك الأرض، ظهرت لديهم ميول قوية لتملك السلطة بعد رحيل الاستعمار لذلك يميل دارسوا النخب الحاكمة في دول العالم الثالث إلى التفرقة بين النخب القديمة والجديدة،فالقديمة هي المرتبطة بالطبقات ذات المصلحة في المجتمع القديم، وغالبا ما تكون النخب الجديدة أكثر تحررا واشد ثورية في مقابل المحافظة القديمة التي تتمسك بالعلاقات المستقرة في المجتمع القديم حيث لا تواكب التطورات التي حدثت في المجتمع، ويؤدي هذا الوضع إلى غلق فرص الحراك إلى أعلى وغلق فرص المشاركة أمام أعداد كبيرة من سكان المجتمع، فتكون عملية تدوير النخبة بطيئة لا تحدث إلا بانقلاب عسكري أو موت زعيم أو ثورة شعبية، وهذا ما حدث لكثير من الدول العربية سواء عن طريق الانقلابات العسكرية أو الانتفاضات الشعبية وما لحقها من إنقلابات.

إن ضيق أفق النظم العربية وغياب الأرضيات الفكرية تحولت إلى واجهات شكلية تتداول السلطة بينها ولكن بعد نمو الطبقات الوسطى تهاوت تحت ضربات القوى الاجتماعية فتسلمتها النخبة العسكرية عموما، وعدم القدرة على توفير وسائل الحماية تحول إلى رمز العنف واغتصاب السلطة ورفض المشاركة والتداول فيها، إلا أنه بقي مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي مقترن بالمشاركة السياسية والتي تعني غالبا تنظيم نشاط النخبة وترتيبه .

لقد اجتهدت النخب العربية في عرقلة التحول نحو الديمقراطية وذلك من خلال جعل عملية التحول بطيئة هشة، لتردد النخب الحاكمة وخوفها على مصالحها التي ستصبح مهددة تهديدا مباشرا إن تم الدخول بشكل فعلي إلى الديمقراطية وهذا حسب إعتقاد هذه الأنظمة وبفعل رغبتها في البقاء وتحويل التعددية إلى وسيلة لإعادة توزيع الثروة والمناصب، مستغلة في ذلك التعددية المجتمعية في بعض الدول العربية والأحزاب السياسية الموالية والقائمة على أساس طائفي والريع، بالاضافة إلى المصالح الغربية وعلاقتها بالنخب العربية ورفض الدوائر الغربية وصول الحركات الاسلامية الى السلطة وهذا ما ساعد النخب الحاكمة على البقاء في الحكم.

رابعا: دور النخبة في مواجهة التحديات في الدول العربية

تقوم النخبة الحاكمة من أجل تحقيق أهدافها بمحاولة التأثير على جماهير المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، محققاً لمصلحة الجماهير أو غير محقق لها عبر مجموعة من الوسائل المختلفة التي توفرها وظائف النخبة السياسية(شيلر 1999، ص.36).

وفي إطار التأثير المتزايد لهذه النخبة في إحداث التغيير فإنها تقوم بوظيفة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتجددها الذي يكون التغيير محوره الأساس، وهي بتغيرها (النخبة) تقوم بقيادة عملية التغيير والتطور داخل المجتمع، وتعد النخبة بذلك محوراً أساسياً من محاور عملية تمثل مبتغى ومطمح جماهير المجتمع وهياكل ومؤسسات الدولة ألا وهي عملية التنمية الشاملة، ويظهر ذلك جلياً في مجتمعات الدول النامية إذ تمثل التنمية فيها محور الحياة واختصاراً لأهدافها خصوصاً في الجانب السياسي منها والذي يتمثل في التنمية السياسية .

لقد تم تحويل السلطة في اغلب دول العالم العربي إلى تسلط، حيث أن السلطة تعني في صيغتها الأدبية القدرة على الإخضاع والأمثلة على ذلك متعددة: مثل: استخدام السلطة وإظهار السلطة، امتلاك السلطة. وبعبارة أخرى: السلطة هي القوة التي يستشعرها المرء وتملي عليه نوعاً من الفعل والسلوك، تكون السلطة عبودية وتسلطاً وذلك عندما يستخدمها الزعيم أو الرئيس أو القائد لمصلحته الخاصة، وتكون حرة عندما توظف في خدمة الناس كافة، فالسلطة هي التي تضع أهدافها في خدمة الآخرين.

تعتبر دول العالم العربي ضمن قائمة الدول المهددة بالانهيار في العالم، وتورد التقارير الدولية العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تبعث على القلق على مصير هذه الدول، ومن ضمن الأسباب السياسية التي يتم الحديث عنها يأتي ما يسمى بـ"انقسام"-أو تفتت-"النخبة السياسية الحاكمة" مع ما يصاحب ذلك من انقسام وتفتت في مؤسسات الدولة وبالتالي شل قدرتها على أداء وظائفها، ولأن انقسام النخبة الحاكمة في أي بلد يعتبر أحد المؤشرات الهامة على وجود خلل في النظام السياسي، يؤدي في البداية إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، ثم "قد" يتطور إلى صراع عنيف قد يعصف بالنظام السياسي وربما بالدولة ذاتها، وهذا ما شهدته بعض الدول العربية كمصر وسوريا وليبيا واليمن...الخ.

يقسم علماء الاجتماع والسياسة النخب السياسية الحاكمة من حيث قدرتها على تمثيل مختلف القوى على الساحة وبالتالي على تحقيق الاستقرار السياسي إلى ثلاثة أنواع هي: النخب المنقسمة، النخب الشمولية، والنخب الديمقراطية.. ويعكس التقسيم الثلاثي للنخب الحاكمة ثلاثة أنواع متعارف عليها من النظم السياسية هي على الترتيب: الأنظمة الانتقالية، الأنظمة الشمولية، وأخيرا الأنظمة الديمقراطية .

وبالنسبة للنوع الأول من النخب: وهو تلك التي تعاني من الانقسام فتتصف بشكل عام بانعدام الثقة والتعاون فيما بين أجنحتها وغالبا ما يعمل كل جناح على عرقلة وإفساد أي مشروع يتبناه أي جناح آخر، ومع أن النخبة السياسية المنقسمة قد تكون ممثلة للمواطنين، أي أن أعضاءها ينتمون لمختلف الشرائح والتوجهات السياسية والاجتماعية، إلا أن النظام السياسي الذي تخلقه النخبة، والذي يوصف بأنه نظام انتقالي: غالبا ما يكون غير مستقر وفي معظم الحالات ينتهي الحال بتلك الأجنحة إلى الصراع العنيف في ظل توفر شروط معينة .

ويأتي بعد ذلك النوع الثاني من النخب وهو النخب الشمولية الموحدة: ويمتاز هذا النوع من النخب بأن أعضائه يلتفون حول عقيدة فكرية معينة "إيديولوجية" وغالبا ما يضمهم تنظيم سياسي واحد، وتمتاز النخب الشمولية بأنها لا تمثل مختلف القوى على الساحة، ويسيطر النظام السياسي الذي تفرزه النخب الشمولية على كافة أوجه الحياة لكنه يفتقر إلى الاستقرار. ويعتبر النوع الثالث من النخب أو ما يطلق عليه "النخب الجماعية" أفضل أنواع النخب، فهو من جهة قادر على تحقيق هدف التمثيل لكافة القوى السياسية، وهو من جهة ثانية قادر على تحقيق الاستقرار السياسي. ولا يتصف النوع الثالث بغياب التباينات بين مكوناته لكن أعضاء هذا النوع من النخب يحرصون على السيطرة على خلافاتهم، والتي غالبا ما تتركز حول المسائل الفرعية، وإدارتها بالوسائل السلمية .

وبالنظر إلى خصائص كل نوع من أنواع النخبة وإلى صفات النظام السياسي الذي تقيمه يبدو أن "النخب الجماعية" هي الأفضل، لأنها تتصف بدرجة معقولة من التضامن بين الأعضاء، وهذا يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية للوصول إليه باعتبار أنها تنتمي إلى النوع الأول والثاني من النخب، لكن ذلك التضامن أو التوحد لا يصل إلى حد التزام الأعضاء بإيديولوجية صارمة، كما هو الحال في النخب الشمولية، كما أن

هذا النوع ينشأ نظاما سياسيا مستقرا وممثلا للقوى السياسية على الساحة،خاصة في ظل الفوضى التي تشهدها الكثير من الدول العربية نتيجة انتفاضات شعبية عارمة حيث تحتاج الى اجماع داخلي عام لاعادة الاستقرار الداخلي.

هناك عدد من المؤشرات الهامة على انقسام النخبة الحاكمة في دول العالم العربي، ويعتبر تفاقم ظاهرة الفساد والعجز عن مواجهته أو تضييق نطاقه أوضح المؤشرات على انقسام النخبة، ففي ظل الصراع القائم على السلطة والثروة وفي ظل حاجة القوى المتصارعة إلى موارد لإدارة الصراع وتقوية مواقعها فإنها لا تجد مفرا من الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الموارد العامة التي تقع بين يديها، ولذلك تحرص مختلف الأجنحة على وضع أعضائها في مواقع يمكن فيها لتلك العناصر تجنيب جزء كبير من الإيرادات وتحويلها إلى الجناح الحزبي الذي ترتبط به، وتفعل الأجنحة ذلك دون خوف من حساب أو عقاب لان كل جناح يدرك جيدا أن الأجنحة الأخرى تفعل ذات الشيء، ولعل هذا الصراع هو الذي يفسر عدم قيام النظام باتخاذ أي إجراء في بعض قضايا الفساد.

وتدهورت قدرة الأنظمة العربية على أداء وظائفها ، وازداد معدل التدهور في أداء الأنظمة مع تصاعد حدة الصراع بين الأجنحة المختلفة، ومن الطبيعي وفي ظل سيطرة كل جناح من الأجنحة المتصارعة على وزارات ومؤسسات معينة أن يؤدي الصراع السياسي بين الأجنحة المختلفة إلى إضعاف قدرة النظام ككل على العمل وعلى القيام بالوظائف التي يفترض أن يقوم بها، وذلك لأن الأجنحة المتصارعة تعمل على عرقلة أي مشروع يمكن أن يحسب أو يستفيد منه جناح آخر وتتحمس فقط للمشاريع التي يمكن أن تعود بنفع مادي على أعضائها حتى ولو كان ذلك على حساب المصلحة العامة، وتكون النتيجة هي تبديد الطاقات والإمكانات في صراعات لا طائل منها، وتتصف السياسات والقرارات بالازدواجية أحيانا والاضطراب أحيانا أخرى، وفي ظل تصارع الإرادات غالبا ما ينتهي الأمر بالمبادرات الحكومية إلى الفشل أو إلى تحقيق نجاح محدود.

ولم يحدث انقسام النخبة فجأة وإنما تطور بالتدريج، وظل الصراع حبيس الغرف المغلقة والصدور ولم يظهر بشكل واضح إلا في السنوات الأخيرة، وقد ظهر بعدة طرق لكن أهم مؤشر على احتدام الصراع قد تمثل ذلك الانكشاف في العديد من الظواهر، فقد بدأت بعض الأصوات المنضوية في صف النخبة الحاكمة تخرج إلى العلن، إما لتعارض بقوة سياسة معينة تتبناها أطراف أخرى أو لتتبنى سياسات معينة وتطالب بإصلاحات تعارضها أطرافا أخرى، وقد بلغ الصراع ذروته مع خروج الجماهير في العديد من الدول لمعارضة السياسات الفاشلة التي تتبناها أنظمتهم، ويعتبر كمؤشر على أن الصراع قد وصل إلى مرحلة "اللارجوع" ، وقد تمثلت أخطر مؤشرات انقسام النخبة الحاكمة حتى الآن في الأحداث الجسام التي شهدتها وما زالت تشهدها العديد من البلدان.

ومع أن هناك من يذهب إلى القول بأن الصراع السياسي القائم في دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة يتمحور حول مشروعين إحداهما تقليدي والآخر حديث، وأن أنصار المشروعين يتواجدون في السلطة والمعارضة على السواء إلا أن الأحداث تكشف بوضوح أن النخب السياسية في الدول العربية ربما لم تصل إلى ذلك المستوى من النضج السياسي والذي يجعلها قادرة على أن تميز بين الانقسامات الحديثة التي تقوم على أساس العقائد السياسية والبرامج والرؤى وتتصف بالمرونة، وبين الانقسامات التقليدية التي تقوم على روابط الدم، المذهب والإقليم الجغرافي والولاءات الشخصية، وهي بالتالي غير قادرة على أن تنحاز للأولى وتعمل في حراكها السياسي على إضعاف الثانية، وهذا لا يعني أنه لا يوجد صراع بين القوى التقليدية والقوى الحديثة ولكنه يعني أن ذلك الصراع لا يمثل الصراع الرئيسي في المرحلة الحالية، وإذا كان لا بد من الحديث عن قوتين متصارعتين في

المرحلة الحالية فإن القوتين ليستا السلطة والمعارضة ولا القوى التقليدية والقوى الحديثة، وإنما هما قوة في السلطة وإن كان بعض أفرادها في المعارضة وقوة في المعارضة وإن كان بعض أفرادها في السلطة، ويدور الصراع بين هاتين القوتين بشكل أساسي حول السلطة والثروة وليس حول مشاريع سياسية معينة وإن كانت الأجنحة تحاول تقديم نفسها كصاحبة مشاريع متميزة .

إن وجود نخبة فاعلة في مجال من مجالات الحياة وعلى الأخص المجال السياسي لا يتأسس بالضرورة على ثبات هذه النخبة أو حكمها الأبدي، فطالما المجتمع يتعرض لتغيرات فانه لا بد وان تلحق بما هو سياسي، كما أن كل نطاق من نطاقات ممارسة القوة مهما كانت درجة انغلاقه كما يوجد في الحكومات التي تتشكل النخبة الحاكمة فيها من عائلة بعينها أو من شريحة ارستقراطية لا بد أن تفسح المجال ولو بقدر يسير لدخول عناصر جديدة إلى دائرة التأثير السياسي ومن ثم إلى دائرة النخبة الحاكمة، وان ما ظل الانغلاق على حاله فان التاريخ لا بد وان ينتج نخبا جديدة قادرة اختراق حالة الجمود والثبات في بناء النخبة، ولذلك قال باريتو" أن التاريخ مقبرة الإمبراطوريات(زايد، وعروس 2005، ص41) ، ويدور الجدل حول منظورين نحو قضية تدوير النخبة فهناك الدوائر المغلقة للنخبة الذي أسس لنزعة النخبة باعتبارها تمثل جماعة مختارة تتمتع بقدر من التميز تدير شؤون الجماهير ما أدى إلى فهم توزيع القوة على انه توزيع مركز في أيدي قلة قليلة من الأفراد، ما أدى بالنخب المسيطرة غلق الفرص لأعضاء جدد ما أبطأ عملية تدوير النخبة في اغلب الدول العربية، ما يحدث في الكثير من الأحيان الانقلاب النخبوي كأحد الوسائل لإحداث التدوير،حيث تحل نخبة محل أخرى آخذة منها زمام القوة والسلطة سواء باستخدام العنف أو من خلال قدرة نخبة من خارج الحكم التأثير في الجماهير تأثيرا يفوق تأثير النخبة الحاكمة وفي تطوير إيديولوجية أو صيغة أكثر إقناعا(زايد، وعروس 2005، ص.ص.42،43) ، فعلى النخب في الدول العربية أن تتجه إلى الانفتاح الذي يحقق التنافس السياسي وقدر من التعددية وتوزيع القوة بين المؤسسات السياسية وذلك لتحقيق الاستقرار والتنافس والمشاركة السياسية وفتح المؤسسات أما كل الفاعلين.

الخاتمة:

إن النخب الحاكمة في العالم العربي تحاول الحفاظ على بقائها، وهي تستخدم الديمقراطية كواجهة لإرضاء الأطراف الخارجية ومحاولة للتكيف مع البيئة الداخلية، أما نخب بارونات المال ورجال الأعمال فتساعدها البيئة التي استشرى فيها الفساد لتستخدم نفوذها وأموالها لخدمة مصالحها، والنخب المثقفة فنظرتها إلى الديمقراطية أصبحت غامضة بين عدم الفهم أو الاقتناع، أما العسكريون فيتدخلون دائما بحجة حفظ النظام والأمن والاستقرار وكل هذا لا يخدم التحول الديمقراطي في العالم العربي، أما بالنسبة للشرعية التي تعتبر أساس البناء الديمقراطي حيث غياب لشرعية حقيقة وإنما هي شرعيات تقليدية تراوحت بين الشرعية التاريخية والكاريزمية التي أعاقت الممارسة الديمقراطية في العالم العربي في إطار تفاعل النخب العربية مع مؤسسات النظام السياسي من جهة، و دورها في التأثير على الظروف المجتمعية من جهة أخرى ،تقوم النخبة السياسية بأداء دور عرقلة تجاوز النظام والمجتمع أزمات التنمية السياسية المتعلقة بالهوية والشرعية والتغلغل والاندماج والمشاركة و التوزيع، وذلك تبعاً لطبيعة النخبة التكوينية وعدم انفتاحها وقدرتها على تحقيق التنمية، حيث يمكن أن نجمل خصائص النخبة الحاكمة في الدول العربية تمتلك القوة ما يجعلها صاحبة الشأن في إصدار القرار السياسي، وهي جماعة تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع، ولا تخضع لدورة النخبة والدورة تكون بطيئة في النظم العربية، ويوجد داخلها تنافس وصراع وخصوصا بين الحاكمة وتلك خارج الحكم وحتى داخل النخبة الحاكمة، وتتباين طرق تشكيل النخبة بالانتخابات الشكلية أو التعيين أو الوراثة أو القوة أو الحيلة.

ويبدو أن نظرية ميلز الأكثر تطابقا مع حالة الدول العربية حيث تساعد طبيعة الأنظمة على نشوء نخبة حاكمة تتألف من جماعات المال والأعمال والعسكريين والسياسيين التكنوقراطيين تجمعهم العلاقات الوظيفية وتوحدهم المصالح والامتيازات التي ساهمت في تأجيل الديمقراطية حفاظا على مصالحها وامتيازاتها.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1. أ . شيلر ، هربرت.(1999).*المتلاعبون بالعقول* ، (تر: عبد السلام رضوان)، (سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم 106) ، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
2. أبراش، إبراهيم.(1998).*علم الاجتماع السياسي* ، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
3. ابن منظور، *لسان العرب*، (ج4، ج6)، القاهرة: دار المعارف.
4. الأسود، صادق.(1990).*علم الاجتماع السياسي - أسسه وأبعاده* ، بغداد: مطبعة دار الحكمة .
5. بوتمور، توماس.(1978).*الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي*، (تر: محمد الجوهري،ط2)، القاهرة: دار المعارف.
6. بوتومور.(1972). *النخبة والمجتمع*، (تر: جورج جحا)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
7. جرين، توماس.(1986).*الحركات الثورية المقارنة بحث عن النظرية والعدالة* ، (تر: تركي الحمد)، بيروت: دار الطليعة.
8. خضر، خضر.(1999). *مفاهيم أساسية في علم السياسة* ، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
9. دينكن، ميشيل.(1980). معجم *علم الاجتماع* ، (تر:إحسان محمد الحسن) ، بغداد : دار الرشيد للنشر.
10. زايد، احمد، وعروس، الزبير.(2005). *النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر*، القاهرة: مكتبة مدبولي.
11. زمام، نور الدين.(2007).*القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. السويدي ، محمد.(1991). *علم الاجتماع السياسي: مبادئه و قضاياه*، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
13. علي سعد، إسماعيل.(1978). *نظرية القوة*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
14. محمد علي ، محمد.(1977). *دراسات في علم الاجتماع السياسي*، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
15. محمد علي، محمد.(1994).*أصول الاجتماع السياسي*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

ثانيا: باللغة الأجنبية

16. .Almond, Gabriel , and Bingham, Powel.(1978) . *Comparative politics system process and policy*, boston : little brown and company.
17. Giovanni busino.(1998). *Elites et elitisme*, Alger : Casabah edition.
18. Meynaud, Jean**.(** 1961).*les militair et le pouvoir*,(vol Π , N° 2), revu francaise de sociologie .
19. RAYMOND Aron.(1988) . *etudes sociologiques*, Paris : PUF.
20. T .B BOTTOMORE.(1974) . **Elites** , (volum6), Paris : Encyclooedia universalis France.
21. T .B, BOTTOMORE.(1985). *Elites and sosiety* , London : penguin books,